نظام الاتحادي الفدرالي المعاصر

الباحث/ مسعود نور الدين حسين
الباحث/ دلكش احسان احمد

(ISSN: 2537 - 0758)

نظام الاتحادي الفدرالي المعاصر

الباحث/ مسعود نورالدين حسين
الباحث/ دلكش احسان احمد

ملخص البحث

في بحثنا هذا، نقوم بالتركيز على نشأة النظام الفيدرالي الاتحادي والذي تبنته الدول المعاصرة في نهاية القرن السادس عشر، وعلى صدارتها الولايات المتحدة الامريكية والتي برز دورها المثالي في تبني هذا النظام الاداري والسياسي واثبت نجاحه في تحقيق طموح شعوب ولاياتها والحفاظ على اراضيها ومصالحها العامة، ودول اخرى استفادت من تطبيق هذا النظام الرائد. ثم نذكر التعاريف التي وردت في تعريف وفهم المقصود من الفدرالية، نبحث في منشأ فكرة الفيدرالية والعوامل التي ساهمت في نشأتها، وكيفية تطبيق الدول لها وكيف انها تختلف من دولة الى اخرى حسب واقع كل دولة وطبيعة شعوبها وموقعها الجغرافي، وناتي ببعض النماذج من الدول التي تبنت هذا النظام بشيء من الشرح، وندخل في المظاهر التي تميز هذا النظام عن غيره من الانظمة، وعن دستور الدول الفيدرالية ونبحث عن اليات عمل سلطات الانظمة الفيدرالية، ونبحث عن التحول الفيدرالي لنظام الحكم في العراق واخيرا الاساس القانوني لاقليم كوردستان والذي كان من العوامل الرئيسية في نشأة النظام الفيدرالي الاتحادي العراقي.

The Modern Federal System

Abstract

In our research, we focus on the emergence of the federal system, which contemporary countries adopted at the end of the sixteenth century, and on the leadership of the United States of America, whose exemplary role in adopting this administrative and political system emerged and proved its success in achieving the aspiration of the peoples of their states and preserving On their lands and public interests, and other countries benefited from system. Then we mention the definitions that came in the definition and understanding of what is meant by federalism, we look at the origin of the idea of federalism and the factors that contributed to its establishment, and how states implement it, and how it differs from one country to another according to the reality of each country and the nature of its people and its geographical location, and We come

with some examples from countries that have adopted this system with some explanation, and we enter into the aspects that distinguish this system from other systems, and the constitution of the federal states, and we are looking for mechanisms for the work of the authorities of federal systems, and we are looking for the federal transformation of the system of government in Iraq and finally, the legal basis for the Kurdistan region and which was one of the main factors in the genesis of the federal system in Iraq.

الهدف من البحث

يهدف البحث الى التعرف على وبيان المعنى من مصطلح ومفهوم الفيدرالية الاتحادية وازالة الغموض عن الامور الغير مفهومة عن نشأة الفيدرالية وطبيعتها والتعريف باراء الكتاب والمفكرين عن هذا الموضوع ودراسة وفهم مستويات الحكم في الفيدرالية وطبيعة العلاقات بين هذه المستويات وبيان الاسس التي تقوم عليها الفيدرالية من حق الشعوب في ادارة شؤنها داخل الدولة الواحدة.

أهمية البحث

ان اهمية البحث في موضوع الفيدرالية يكمن في الدور الذي لعبه في نشأة الدول الاتحادية المعاصرة ووكذلك دوره في تمكين الشعوب من تقرير مصيرها ضمن اطار الدولة الواحدة، واثرها في تطوير مفهوم التعايش والترابط بين اقاليم الدول ودور هذا النظام في تطوير الدول التي اخذت بها. والاهتمام الذي اعطاه المفكرون بموضوع الفيدرالية ومراحل تطورها. اضافة الى ان الدول بدأت تتجه نحو الاخذ بهذا النظام المعصر الذي يجمع بين طموحات الشعوب في الاستقلال ورعبة الدول في الحكم، واخيرا فان التعمق في هذا الموضوع مهم جدا للطلبة والمفكرين لزيادة الالمام بهذا الموضوع المهم.

المقدمة

أن فكرة الفدرالية أصلا مبنية على أساسين متناقضين وهما الوحدة والاختلاف، وهذا ما يميزه اكثر من غيره من انظمة الحكم سواء في ما مضى او في الوقت المعاصر، وهذا هو نتيجة الصراع الذي ليس له بداية او نهاية بين الدكتاتورية والاحتكار وحكم

(ISSN: 2537 - 0758)

الاكثرية او الاقلية وبين الديمقراطية والحكم على اساس المساواة والمصالح المشتركة للجميع. وهو نتائج جهد جهيد كافح من اجل تحقيقها دعاة الديمقراطية والحرية في العالم، وتبرز معالمها اكثر ما يكون في الولايات المتحدة الامريكية وكندا والارجنتين والبرازيل غربا والهند شرقا وفي الشرق الاوسط كان العراق ممن طبقها بعد سنة ٢٠٠٣ وبالتحديد بعد انهيار نظام الحزب الواحد الذي كان يحكم العراق، وبزوغ اقليم جديد للكورد ليفتح عصرا جديدا من التعايش السلمي بينهم وبين العرب السنة والعرب من المذهب الشيعي، وقد اثبت مرور ما يقارب العقدين على الحكم الفيدرالي الذي كان قادرا على ان يجمع بين هذه الاختلافات في الاصول والغات والعادات، ليبرهن على نجاح هذا النظام الجديد المعاصر، ليعطي الامال للشعوب الاخرى للاخذ بهذا النهج في الحكم والتعايش على اساس المصالح المشتركة. وبناء على الخصائص التي يتميز به النظام الفيدرالي فان قيامه يختلف من مكان الى اخر ومن زان لاخر وبحسب طبيعة الشعوب والامم المكونة للفيدرالية وبحسب طبيعة ونظام الحكم السائد في الدولة عند تحولها الى النظام الفيدرالي، ولكنها جميعها تهدف الى تحقيق غاية سامية واحدة وهي بناء نظام حكم يظمن للجميع التمتع بحقوقه وكذلك الى بناء دولة مستقرة تظمن حماية هذه الحقوق.

مدخل تمهيدي

باتت الولايات المتحدة الامريكية تعرف بكونها النموذج الاول للنظام الاتحادي الفيدرالي الحديث في ١٧٨٧ والذي فيما بعد تبعتها الانظمة الاخرى في العالم، ولكن عودة الى الوراء لا بعد من هذا التاريخ نجد جزور الفيدرالية في الحضارات القديمة، فمن الحضارات التي الفته نجد ذلك في مدن الولايات اليونانية، فقد تبنت النظام الفيدرالي اداريا وسياسيا. كما اعتمدت مملكة ليكاجافي في شمال الهند النظام الاتحادي في القرن السادس قبل الميلاد وكان شبيها بالنظام الجمهوري. وفي اعتقاد الكثيرين بان اسس النظام الاتحادي الفيدرالي يعود الى التحالفات الكونفيدرالية لدى قبائل البدو وسكان اريكا الشمالية بعد الحركات الاستكشافات والهجرة الى الاراضي المستكشفة، فقد ظهرت التحالفات في المدن اليونانية القديمة واسيا الصغرى، وقد جمعت فكرة الديمقراطية في تجمع واحد لتعزيز التجارة والدفاع عن مصالحها. ومنها ايضا الاتفاقات التي عرفتها الامبراطورية الرومانية والتي بها اصبحت روما امبراطورية فيدرالية التحقت بها المدن

الضعيفة. كما شهدت اوروبا في العصور الوصطى مدنا كانت تتمتع بالحكم الذاتي كالتي ظهرت في المانيا وايطاليا، وفي سويسرا ظهرت اتحادات فيدرالية لاغراض التجارة والدفاع ما بين عاميى ١٢٩١ و١٨٤٧. وفي القرن السادس عشر تاسست كونفدرالية من اتحاد بعض مقاطعات هولندا، ويذكر ان تاثر سويسرا وهولندا بحركات الاصلاح الديني والتي احدثت انقسامات داخلية وسببت في ظهور دعوات الى الفيدرالية، نها دعوات الكاتب "ثوسيوس". وانتقالا الى اريكا فقد تاسست عدد من مستوطنات بريطانية في الشمال (انكلترا الجديدة) وكانت اقرب الى الفيدرالية لتعزيز حركات الاصلاح الديني. ولا ينكر ان بزوخ النظام الاتحادي بصيغته الحديثة ظهر على اثر قيام الثورة الامريكية والتي بها اسست الولايات المستقلة الكونفدرالية سنة ١٧٨١[١].

المبحث الأول
تعريف الاتحاد الفيدرالي

الدولة ذات النظام الاتحادي الفدرالي هي الدولة التي عادة تتكون من اكثر من دولة او اقليم اوولاية تتحد معا لتشكل دولة واحدة تاخذ على عاتقها المهام الرئيسية السيادية والتخصصات الخارجية ممثلة جميع الولايات المتحدة وقد تتولى ايضا بعض الجوانب الادارية الخاصة بالولايات. ان الاتحاد الفيرالي ليس احادا بين الدول التي تتشكل منها وانما اقاليم ودويلات او ولايات شكلت دولة واحدة ويمكن اعتبار ان شخصيات هذه الدول قد اضمحلت في الشخصية الدولية للاتحاد، وعليه فليس للولايات اوالاقاليم شخصية دولية وانما تمثلها الدولة الاتحادية ولها التمثيل الدولي. وتحتفظ الاقاليم اوالولايات بالسيادة الداخلية ولها دستورها الخاص بها بحيث ينسجم مع الدستور الفدرالي الرئيسي، وتحتفظ الاقاليم بالحكم الاداري ويكون لها سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية[٢].

وقد عرفها الدكتور السيد صبري، بانها ورغم دلالتها على وحدة شعبها فان الدولة الاتحادية السلطان مجزء فيها، وهي مكونة من دويلات متعددة تحتفظ جميعها بسيادتها الداخلية في معظم جوانب شؤونها الداخلية ولها قوانينها الخاصة بها[٣].

---

[١] عثمان سلمان غيلان العبودي، الإشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للدراسات والبحوث، ٢٠١٩، القاهرة، مصر.

[٢] احمد سليم البرصان، علم السياسة، دار الزهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، عمان الأردن.

[٣] د. السيد صبري، مبادىء القانون الدستوري، المطبعة العالمية، ١٩٤٩ الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر.

(ISSN: 2537 - 0758)

من الجدير بالذكر ان هناك مصطلحات قريبة من مصطلح الفيدرالية ولكنها تختلف من حيث المضمون والتطبيق، فهناك اختلاف بين الفيدرالية والانظمة الفيدرالية والاتحاد الفيدرالي وفالفيدرالية هو مصطلح معياري وليس وصفيا وهو يدل على وجود نظام حكم ذات مستويات عدة يجمع بين عناصر الحكم المشترك والحكم الذاتي للاقاليم من اجل ان يضمن لكل مستوى من الحكم هويتها الخاصة بها، بحيث تكون اجزاء الدولة ومناطقها تحت سقف الدولة الواحدة مع الاخذ بالامركزية الادارية. اما النظام الفيدرالي والاتحاد الفيدرالي فانه مصطلح وصفي لاشكال معينة من الانظمة السياسية. وعليه فان (النظام السياسي الفيدرالي) هو مصطلح يشير الى عدد من الانظمة السياسية تتكون من اكثر من مستويين من مستويات الحكم ومن ضمنها عناصر مشتركة للحكم عن طريق مؤسسات نشتركة وحكم ذاتي لحكومات الاقاليم داخل مكون الدولة الفيدرالية[٤].

المبحث الثاني
نشأة الاتحاد الفيدرالي

أولا: طرق نشأة الاتحاد الفدرالي

ان مفهوم الفيدرالية صيغ بداية من قبل "جوهانس السيوس، ١٥٧٧-١٦٣٨" وقد اعتبر ان نشأة الاتحادات الفدرالية هو اساس السياسات كافة، واوضح فكرته عن الفدرالية في كتابه (السياسة)، وقال فيه ان النظام السياسي هو تركيبة اتحادات فدرالية بدايتها القرية ونهايتها الامبراطورية، ودافع عن استقلال الولايات الذاتية مع الاحتفاظ بوجود مفهوم الدولة ويتم ذلك بتحديد الصلاحيات بين السلطات المتراكمة بشكل توافقي. وهناك نظريات الفيلسوف الفرنسي "مونتسيكو ١٦٨٩- ١٧٧٥" صاحب احدى النظريات الاولى التي كتبت عن الدولة الفيدرالية والتي ذكر فيها بان الدولة الصغيرة تقضى عليها القوة الخارجية بسهولة ولكن الدولة الكبيرة فيقضي عليها العيب الداخلي، مقترحا حلا عن طريق تجمع الكيانات الصغيرة في دولة اكبر[٥].

عادة تنشأ الدول ذات الطابع الاتحادي الفدرالي اما من اندماج عدة دول مستقلة ومثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية وكذلك المانيا ومنها ايضا استراليا، او قد تنشأ بسبب تفكك دولة واحدة الى دول صغيرة ومثال ذلك روسيا وارجنتين والبرازيل[٦].

---

[٤] عثمان سلمان غيلان العبودي، (المصدر السابق).

[٥] شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ٢٠١٨.

[٦] احمد سليمان البرصان "المصدر السابق".

وبالاضافة الى الطريقتين الاساسيتين لنشأة الاتحاد الفدرالي (اتحاد دول وتفكك دول) فان هناك طرسقة ثالثة تمثل مزيجا من الطريقتين السابقتين، مثال ذلك الهند وكندا، فقد تكونت كندا من عملية "انضمام وتفكك"، فقد تفككت مقاطعة كندا الى مقاطعتين وهما (اونتاريو والكيبك) وتخلت عن السلطة المركزية لهما، ومن الجانب الاخر اندمجت مستعمرتين ومهما (نوفاسكوشا ونيوبر ونزويك). ومثال اخر اتحاد الهند والذي في تكوينه تمت عملية ضم ولايات الى الفدرالية الجديدة التي تكونت في ١٩٥٠ وفي حين تنازلت مقاطعات عن سلطاته للدولة الاتحادية[٧].

ومهما كان الاسلوب الذي نشأ به الاتحاد الفدرالي وايا كانت الاسباب والعوامل وراءه ودفعت الى نشؤه، فان الهدف وراءه يكمن في تحقيق اثنين من الرغبات وهما رغبات متنازعة تتمثل **الاولى** في انشاء كتلة اتحادية موحدة وتتمثل في الدولة الاتحادية الجامعة لجميع اقاليمها وشعبها **والرغبة الثانية** هي رغبة القاليم الاتحادية في الاحتفاظ بالقدر الكبير من الاستاتلالية الذاتية، وبالتأكيد فان مستوى استقلال هذه الاقاليم في النظام الرأسمالي وقوة قبضة الحكومة المركزية لكها تتأثر بالطريقة التي نشأت بها الدولة الاتحادية الفدرالية. فنرى في الدولة التي قامت كنتاج لانضمام عدد من الدول الى بعضها البعض، فان واضعي الدستور في الدولة الفدرالية عادة يتجهون الى عند توزيع الاختصاصات بين الهيئات الاتحادية والهيئات المحلية باتجاه الحد من صلاحيات الهيئات الاتحادية واعطاء اكبر نسبة من الاستقلال لسلطات الاقاليم حرصا على البقاء على اكبر قدر من القوة التي كانت تملكها قبل الانضمام. ولكن عندما يكون سبب نشؤ الدولة الفيدرالية هو تفكك الدولة الواحدة الى عدة دويلات واقاليم، فان واضعو الدستور الاتحادي يميلون الى اعطاء صلاحيات اقل ما يمكن لهيئات الاقاليم مع الاحتفاظ باكبر قدر ممكن من الصلاحيات للهيئات الاتحادية. ولكن رغم كل ما سبق فان الواقع العملي له تأثير كبير في تنفيذ ما هو مدون في الدساتير الاتحادية من حيث توزيع مستويات الحكم. فمثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية، فقد كان الاتجاه السائد عند نشؤ الاتحاد باعطاء صلاحيات قليلة للحكومة المركزية الى جانب احتفاظ سلطات الدولة المنضمة الاى الاتحاد باكبر قدر من الصلاحية والاستقلال وهذا ما جرى عند كتابة دستور

[٧] ازهار هاشم احمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الإقليم في النظام الفيدرالي، ٢٠١٤، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر.

(ISSN: 2537 - 0758)

الاتحاد، ولكن بعد مرور قرنين من الزمن وجد ان الحكومة المركزية ازدات قوة تحكمها بالولايات حتى باتت تسمى مؤخر بالفدرالية القسرية. وقد ادت امور وعوامل عدة الى هذا التحول منها زيادة عدد الولايات وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي وتضاعف ثروات البلاد وزيادة عدد سكان الاتحاد وغيرها الكثير من العوامل التي كان لها ما يبرر تضاعف قوة السلطة الاتحادية على حساب السلطات المحلية وعلى العكس من ذلك فان بعض الاتحادات نشأت ولديها القوة المركزية في بادىء الامر، كندا مثلا حيث منح دستورها لسنة ١٨٦٧ لسلطات واسعة للمركز الى ان الظروف التي واجهتها وتزايد النزاعات الاقليمية ادت الى فقدانها المركزي لحساب سلطات الاقاليم[٨].

ثانيا: عوامل نشأة الاتحاد الفدرالي

من البديهي ان لوجود اي كيان له اسباب وعوامل تؤدي الى نشأته، وان ظهور الدول ذات النظام الفدرالي الاتحادي له اسباب تاريخية واقليمية وعوامل داخلية وخارجية عادة ما تكون مرتبطة بالموقع الجغرافي لها وكذلك ارادة الشعوب والانظمة الحاكمة في تقرير مصيرها والضغوطات الاقليمية. ومن هذه العوامل، وحدة الجنس والقومية واللغة والتأريخ الحضاري لشعوب الاقاليم المكونة للاتحاد الفدرالي، وكذلك شعور هذه الشعوب بالخطر الخارجي والامان في الاتحادوومن جانب اخر ادت اختلاف الاديان واللغة والقوميات الى تفكك دول لتشكل اقاليم ضمن الدولة الاتحادية الواحدة[٩].

فلسفة الفيدرالية الاتحادية

ان المتعمق في اسباب نشؤ النظام الفيدرالي الاتحادي يرى انه كان العلاج الشافي للصراعات القومية داخل الدولة الواحدة وان وجود قوميات متعددة في الدولة الواحدة وعدم المساواة في ادارة المصالح المشتركة وعدم التكافؤ في السلطة واحتكار احدى القوميات سواء كانت اقلية او اكثرية اضف الى ذلك الاضطهاد القومي والاستغلال الاقتصادي وغيرها. اذا فالعلاقة ذات الطابع الصراعي بين الحقوق القومية والديمقراطية امر بديهي، فلا وجود لممارسة الحقوق القومية دون وجود الديمقراطية. ان هذه العلاقة المترابطة بين الديمقراطية والقومية كانت من الاسباب الرئيسية لوجود حركات التحرر من الاحتكار السياسي والقومي والاقتصادي، فكانت الدعوة الى ديمقراطية الدولة وتطبيق

[٨] ازهار هاشم احمد، (المصدر السابق).
[٩] ازهار هاشم احمد "المصدر السابق".

العملية الديمقراطية عن طريق الديمقراطية البرلمانية واشرافها الفعال على اداء السلطة التنفيذية، ومن هنا كانت الدولة الاتحادية الفيدرالية، والتي وفقت بين حق الشعوب في تقرير مصيرها وبين رغبة السلطة المركزية في الحفاظ على وحدة الدولة ووحدة اراضيها واقاليمها، والتي تتمتع بالكفاءة في حكم وادارة الدولة[١٠].

ثالثا: نماذج من نشأة بعض الدول الفيدرالية

اولا: الولايات المتحدة الامريكية: بدأت رحلة الامريكيين نحو الافيدرالية بعد استقلال المستعمرات الثلاث عشر البريطانية في الشمال، فقامت هذه الدول الجديدة اتحادا كونفيدراليا فيما بينها سنة ١٧٨١، ولكن فشلها في الاستمرار في هذا النظام في الحكم دعتها الى اقامة دولة فيدرالية باسم الولايات المتحدة الامريكية، وكان شراراتها بيد جورج واشنطن والذي دعا الى مؤتمر سنة ١٧٨٧ وكان نتاج المؤتمر التصويت على دستور سنة ١٩٧٨ والذي تم بموجبه اقامة الدولة الفيدرالية الامريكية الحديثة.

ثانيا: سويسرا: ان نشأة الاتحاد الفيدرالي السويسري لم يكن مختلفا كثيرا عن سابقتها، فقد مرت هي الاخرى بمرحلة الكونفيدرالية في ١٨٤٨ بمقتضى دستور السنة المذكورة، ولكن تم تعديل الدستور كاملا وحل محله دستور سنة ١٨٧٤، ولكن ظلت التسمية القديمة باقية الى يومنا هذا (الكونفيدرالية السويسرية).

ثالثا: المانيا: كتجربة نادرة تنفرد بها المانيا وهي مرورها مرتين بتجربة الكونفدرالية (الكونفدرالية الجرمنية مابين السنوات ١٨١٥و١٨٦٦، ومن ثم كونفدرالية المانيا الشرقية مابين السنوات ١٨٦٧ و١٨٧١، وفي سنة ١٨٧١ انتقلت المانيا الى النظام الفيدرالي تحت ظل الامبراطورية الى انتهاء الحرب العالمية الاولى، ولكنها كانت مزيجا من الكونفدرالية والفيدرالية، وبعد الحرب ورغبة من الدول المنتصرة في الحرب والمحتلة لالمانية في اضعاف سلطاتها المركزية، فقاموا بدفعها الى تطبيق الكونفدرالية لاعطاء سلطات وامتيازات لاقاليمها فكان ظهور جمهورية المانيا الفيدرالية سنة ١٩٤٩ بموجب (القانون الاساسي) للبلاد[١١].

رابعا: الهند: يقوم النظام الفيدرالي الهندي على اساس وجود مجلس الولايات ومجلس الشعب، ومجلس الولايات يتكون من ٢٤٥ عضوا منهم ٢٣٣ يمثلون الولايات والاقاليم

---

[١٠] صلاح سعدالله، المسألة الكردية فى العراق، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣، بغداد، العراق.

[١١] منذر الشاوي، لنظرية العامة في القانون الدستوري، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، عمان، الاردن.

(ISSN: 2537 - 0758)

الاتحادية و١٢ يعينهم رئيس الجمهورية من ذوي الخبرة التخصصية في الامور المختلفة. وعضوية المجلس ست سنوات. اما مجلس الشعب فيتكون من ٥٣٠ عضو ينتخبون مباشرة من قبل الولايات و١٣ من الاقاليم الاتحادية و٢ من قبل رئيس الجمهورية. اما وظيفة البرلمان الهندي فيقتصر على التشريع والمراقبة واقرار الميزانية. للهند ٢٨ ولاية و٧ اقاليم، ونظام الحكم في الولايات برلمانى، ولكل ولاية سلطة تنفيذية وتشريعية ومحاكم عليا، ولحاكم الولاية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. ولكل ولاية مجلس وزراء ورئيس وزراء. والسلطة التشريعية لكل ولاية اما ثنائية اواحادية التكوين، فبعض الولايات لها مجلسان (الجمعية التشريعية والمجلس التشريعي) واخرى لها مجلس واحد. ومن الجدير بالذكر ان الدستور الهندي لويراعي التوازن في توزيع الصلاحيات ما بين المركز والولايات، وقد اعطى صلاحيات واسعة للحكومة المركزية اكثر بكثير مما اعطاه لحكومات الولايات[١٢].

المبحث الثالث
اهم المظاهر التي تميز الاتحاد الفدرالي

هناك عدد من الخصائص المهمة والتي تميز الدول الاتحادية الفدرالية عن غيرها من الدول، مع وجود بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالتمثيل الخارجي والتمتع بالسلطات السيادية. **ومن اهم هذه الخصائص:**

١. تتحد الاقاليم او الولايات باقليم واحد حيث تتشكل منه الشخصية الدولية للدولة الاتحادية، وعليه فانها بذلك تشكل ارض واحدة موحدة تجمع مواطني جميع الولايات او الاقاليم في الدولة الموحدة.
٢. يتمتع جميع مواطني الاقاليم والولايات المتحدة جنسية واحدة مشتركة وهي جنسية الدولة الاتحادية، وعليه فان مواطني احدة هذه الاقاليم لا يعتبرون اجانب في الاقاليم الاخرى.
٣. تأخذ على عاتقها الدولة الاتحادية المسؤلية الدولية عن جميع الاقاليم، فان تعرض احدى الاقاليم لاعتداء من دولة اخرى يعتبر اعتداء على جميع الاقاليم الاخرى، وان اي حرب بين اقاليم الدولة الاتحادية تعتبر حربا اهلية.
٤. ان الدولة الاتحادية هي التي تأخذ على عاتقها التمثيل الدبلوماسي كونها صاحبة الشخصية الدولية وهي تمثل الدول الاعضاء او الاقاليم او الولايات في الاتحاد.

[١٢] ستار جبار علاي، التجربة الهندية: أكبر ديمقراطية في العالم: دراسة في النظام السياسي، ٢٠١٧، المنهل للنشر.

٥. تقوم الدولة الاتحادية بابرام العقود والمعاهدات الدولية باسم جميع الاقاليم في الاتحاد[١٣].

وايضا مما يميز الدول الاتحادية الفدرالية عن باقي الدول هو دورها الفعال في نشأة الدول الكبيرة، حيث يضم نطاق الدولة الواحدة عدة شعوب مختلفة الاصول والمذاهب من الصعب الجانس معا وهي قد تعيق قيام دولة واحدة مركزية. والنظام الفدرالي اسلوب موفق للجمع بين الوحدة الوطنية للبلاد وبين تمتع الاقاليم باستقلال ذاتي فهو يقوم بتوحيد التشريع في الامور الاساسية، ويعطي المجال الكبير من الحرية للاقاليم في ان تكون لها تشريعاتها الخاصة في الامور المحلية. وكذلك يوفر النظام الفدرالي مجال كبير من الديمقراطية وذلك في اعطاء الاقاليم والولايات الحرية في تشريع قوانينها المحلية ووضع دستوها الخاص بها بما يتناسب مع خصوصية شعبها[١٤].

ان الفيدرالية في الاساس هو نظام اداري واللامركزية هي جوهرها، وبموجبها تتنازل السلطة المركزية عن جزء من صلاحياتها للسلطة الاقليمية للاقاليم والولايات التابعة لها او المناطق الخاصة التابعة للاقاليم، مثال ذلك التعليم والصحة والبيئة وكتطبيق لمفهوم اللامركزية، ومثال ذلك في بريطانيا والصلاحيات التي اعطتها الحكومة المركزية ل(سكوتلندا)، حيث انشأ لها برلمان خاص بادارة الاقليم وخصص لها صلاحيات واسعة، وكذلك في اقليم (ويلز) حيث انشأ للاقليم مجلس وطني. اما الشئون العامة والتي تخص سيادة الدولة وامنها كالدفاع والخارجية فتظل في يد السلطة المركزية[١٥].

وعليه فان اغلب فقهاء القانون يرون بان النظام الفيدرالي هو اكثر نظم الحكم استقرارا وهو ليس نظام انتقال، بل ويعتبرونه نظام المستقبل وان اغلبية الدول سوف تتجه الى هذا النظام عاجلا ام اجلا، وذلك بسبب مزاياه الكثيرة والتي تؤمن له الانتشار السريع عالميا، والميزة الرئيسة التي تتميز بها هي ثنائية السلطة التنفيذية وثنائية السلطة التشريعية فيها، وعليه فان لها وجهان للدولة (البسيطة والمركبة اوالاتحادية)[١٦].

---

[١٣] احمد سليمان البرصان "المصدر السابق".

[١٤] عبدالكريم الحسني، القومية والديمقراطية والثورة، ٢٠١٢، مطبعة شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

[١٥] صلاح سعدالله، (المصدر السابق).

[١٦] شورش حسن عمر، (المصدر السابق).

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الرابع
دستور الدولة ذات النظام الفيدرالي

تختلف دساتير الدول الاتحادية الفدرالية عن دساتير الدول الاخرى، ويكمن الاختلاف جوهريا حول السلطات الممنوحة للاقاليم او الولايات التي يشكلها الاتحاد والسلطات الي تتمسك بها الحكومة والمركزية. وهذا بدوره يختلف من دورلة اتحادية الى دولة اتحادية اخرى، وغالبا ما يتحدد الاختلاف معتمدا على طريقة نشأة الاتحاد، ففي الدول الاتحادية الناشئة من انضمام دول، يتجه الدستور الفدرالي الى تقليص سيطرة المركز والسلطات التي تحكمها السلطات الاتحادية وتوسيع السلطات الممنوحة للاقاليم هادفة الى الحفاظ على قدر كبير من الاستقلال. بينما بخلاف ذلك فعندما يكون نشأة الاتحاد الفدرالي من تفكك الدولة الواحدة الى ولايات حيث يميل واضعو الدستور الى تشديد قبضة الحكومة المركزية عن طريق وضع النصوص الدستورية التي تضمن حصر الاختصاصات على الولايات او الاقاليم واعطاء القدر الاكبر من الاختصاصات لنفسها على اساس انها كانت صاحبة تلك الاختصاصات قبل تفككها وخير مثال على ذلك الولايات المتحدة الامريكية، نرى سلطة الادارة المركزية باتت تملك سلطة التحكم في الولايات بشكل شبه كامل[١٧].

المبحث الخامس
نمط عمل السلطات الرئيسية في النظام الاتحادي الفيدرالي

يعتبر وجود الاقاليم في الدولة الفيدرالية وادارتها للاقليم ونفاذ سلطتها في حدود الاقليم لا يعني ان ليس لها دور في الادارة المركزية للدولية الاتحادية بل هي تساهم في ادارة السلطة المركزية وذلك في اطار السلطة التشريعية للدولة، ففي برلمان الدولة يوجد ممثلون عن الاقليم تم اتخابهم من قبل سكان الاقليم وهم اعضاء في البرلمان ويمثلون منتخبيهم ولهم دور فعال في التصويت على القرارات الهامة للبرلمان الاتحادي وخاصة منها ما يخص المصلحة العامة للدولة ومصلحة الاقليم والامور المصيرية وحتى الادارية منها[١٨].

أولا: **السلطات الاتحادية**:

عادة تتبنى الدول الاتحادية الفيدرالية اما النظام البرلماني (نظام المجلس اوالجمعية) او تتبنى النظام الرئاسي.

النظام البرلماني: وهنا ياخذ البرلمان زمام التحكم في السلطة في الدولة الاتحادية، فبالاضافة الى ممارسة السلطة التشريعية فان البرلمان ايضا يمارس الحكم ويعمل عمل

---

[١٧] ازهار هاشم احمد "المصدر السابق".

[١٨] منذر الشاوي، (المصدر السابق).

الحكومة وتعتبر الحكومة تابعة للبرلمان وتستمد منه قوتها. وفي هذه الحالة فان البرلمان يقوم بوضع السياسة العامة للدولة وكذلك يوجه الحكومة ويفرض على الحكومة اوامره، ويقوم بتعديل قرارات الحكومى وحتى الغائها، ويؤخذ على هذا النظام انه يتعارض مع مبادء الديمقراطية في الفصل بين السلطات. ومن الدول الاتحادية التي اخذت بهذا النظام سويسرا، تطبيقا لدستورها لعام ١٨٧٤ المعدل سنة ٢٠٠٠. وقد جاء في دستورها في المادة ١٦٩ على ان البرلمان الاتحادي يباشر رقابته على الحكومة والادارة والمحاكم الاتحادية وغيرها من الاجهزة التي تقوم بتنفيذ مهام الاتحاد[١٩].

النظام الرئاسي: في هذا النظام يبرز بشكل واضح مبدأ الفصل بين السلطات، وفيه يستقل رئيس الجمهورية في الدولة الاتحادية منفردا بالسلطة التنفيذية ويقوم الشعب بانتخابه مباشرة، وهذا النموذج يطبق في الولايات المتحدة الامريكية، فرئيس الدولة يقوم بوضع السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها وليس له مجلس وزراء، والوزير في هذا النظام يقوم بمعاونة رئيس الدولة في تنفيذ سياسة الدولة في نطاق دوره السكرتاري، ونرى هنا الفصل الواضح بين السلطة التنفيذية والتشريعية (البرلمان)، فليس بمقدور البرلمان حجب الثقة عن السلطة التنفيذية والتي هي رئيس الدولة والذي بدوره غير قادر على حل البرلمان او الحد من سلطاتها السياسية في الدولة[٢٠].

السلطة التنفيذية الاتحادية: وهي التي تقوم بالمهام التنفيذية للاتحاد وتتجسد في اما رئيس الدولة او رئيس الحكومة الاتحادية علي حسب نوع النظام السائد، وهذه السلطة تقوم بتنفيذ القوانين الصادرة من السلطة التشريعية الاتحادية والتي عادة تكون واجبة التنفيذ في جميع انحاء الدولة الاتحادية بما فيها الاقاليم والولايات، وتقوم باصدار القرارات الاتحادية الخاصة بجميع سكان الدولة الاتحادية وتعتبر ملزمة التطبيق في كافة اجزاء الدولة الاتحادية. وعلى هذا الاساس فان سلطات الهيئة التنفيذية تمتد الى جميع اراضي الدولة الاتحادية ويترتب على ذلك بانها تكون نافذة بحق جميع مواطني الدولة الاتحادية، وليس لسلطات الاقاليم الحد من نفاذ قرارات الهيئة التنفيذية الاتحادية او ان تكون حاجزا بينها وبين سكان الاقاليم[٢١].

---

[١٩] شامل حافظ شنان الموسوي، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، ٢٠١٨، المركز العربي للدراسات، القاهرة، مصر.

[٢٠] شامل حافظ شنان الموسوي (نفس المصدر).

[٢١] يمامة محمد حسن كشكول النظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها، ٢٠١٥، دار المنهل للنشر، القاهرة، مصر.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانيا: السلطات الاقليمية

معظم الدول التحادية الفدرالية تتبع الى حد ما انظمة متشابهة في ادارة الاقاليم، فتكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية خاصة بالاقليم، لكن الاختلاف يكون فقط في التطبيق، فهناك دول لاقاليمها ثنائية المجلس التشريعي واحادية المجلس وهناك من يجمع بين الاثنين، مثال ذلك الهند، فبعض اقاليمها لها مجلسان وبعضها لها مجلس واحد. ويتم اختيار السلطات بالانتخاب من قبل الاقليم.

يعتبر رئيس الاقليم اعلى سلطة تنفيذية في الاقليم ويقوم بادارة سياسة حكومة الاقليم. اما من حيث طريقة اختياره فانها تختلف بحسب نظام الحكم الاتحادي للدولة الاتحادية ونشأتها، فقد يكون اختياره عن طريق الانتخاب من قبل شعب الاقليم او قد تقوم بتعيينه سلطة الاتحاد. ففي الهند وبموجب المادة ١٥٣ من دستورها النافذ، فان حاكم الولاية يقوم بتعيينه رئيس الجمهورية وتكون مدة توليه الحكم بالتساوي مع مدة حكم رئيس الجمهورية وقد يكون الشخص الاحد حاكما لاكثر من ولاية، ولهذا الاجراء مساوىء قد يضر باستقلال الاقليم اوالولاية جراء سلطة رئيس الجمهورية في تعيين الحاكم وهذا يتعارض مع فكرة الدولة الاتحادية الفيدرالية والتي من اهم مقوماتها الاستقلال الداخلي للاقاليم عن المركز. ونرى في الارجنتين كمثال اخر على كيفية تولي رئاسة الاقليم المستقل، حيث يتم انتخابه من قبل مواطني الاقليم دون تدخل الحكومة الاتحادية باس شكل من الاشكال. وفي بلجيكا فان رئيس الاقليم يتم انتخابه من قبل برلمان الاقليم نفسه وبمصادقة الملك[٢٢].

اشكالات النظام الفيدرالي

وكما سبق ذكره من مزايا وفوائد النظام الفيدرالي للشعوب وللدول، الا ان لها عيوب ومساؤ بحسب المنتقدين له، ومن هذه الثغرات التي وجدوها فيه، ان النظام الاتحادي يمهد لبروز ازدواجية السلطة ويبعث على النزعات الطائفية والعرقية والاقليمية داخل حدود الدولة الواحدة مما يؤدي في الاخير الى الانقسام، بسبب التعارض بين الاتجاه الذي يسير عليه المركز والذي يطمح اليه الاقاليم وكذلك بين الاقاليم نفسها[٢٣].

---

[٢٢] يمامة محمد حسن كشكول، (مصدر سابق).

[٢٣] جواد احمد، الفيدرالية: الفكرة وتداعيات تطبيقها في العالم العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٥.

كما تظهر عيوب الفيدرالية والدولة الاتحادية في ازدواجية القوانين والضراضب المفروضة من قبل السلطة الاتحادية من جانب ومن سلطة الاقاليم من جانب اخر، ومنها ايضا ازدواجية تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات والازدواجية في الجهاز الاداري، وكذلك فان المركزية الصارمة في الدولة الاتحادية في سن القوانين اواصدار القرارات الادارية والاشراف على تنفيذ المشاريع والخدمات، فهذه كلها تعتبر عيوبا يؤخذ على النظام الفيرالي الاتحادي[٢٤]. وما قد يخلقه من اختلاف وعدم المساواة في نوعية الخدمات وجودتها بحسب ما يقدمها السلطة الاتحادية وسلطة الاقاليم، فقد تتفاوت هذه الخدمات من مكان الى اخر مما قد يخلق جومن عم الرضا والشعور بالتفرقة في التعامل مع شعوب الدولة الواحدة.

المبحث السابع
الفيدرالية في العراق

بدأت نشأة الفيدرالية في العراق تطبيقا لقانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية سنة ٢٠٠٤ وبعد ذلك وفقا للدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، لينقل العراق من دولة بسيطة الى دولة اتحادية فيدرالية مكونة من اقليم كوردستان متمثلة بشعبها الكوردي ومن اقليم المركز ويمثل ما تبقى من العراق قبل الفيدرالية. اضافة الى الخصائص التي تتمتع بها الفيدراليات بشكل عام فن لفيدرالية العراق خصوصيات تميزها عن غيرها من حيث الظهور وصيغة تطبيق الدستور وتنظيم علاقة الاقليم بالمركز وعلاقته بكيفية تطبيق القوانين وادارة المحافظات والاختصاصات المقدمة للاقليم، منها وجود الحرس الاقليمي والامن الداخلي والتمثيل الخارجي[٢٥].

ان الدارس لتاريخ العراق المعاصر يعلم الحقائق التي كانت وراء ظهور الدولة العراقية الاتحادية الفيدرالية، وان حجر الاساس كان الكورد وكفاحهم من اجل التخلص من الاستبداد المستمر من قبل الانظمة التي كانت تحكم العراق، وكان مؤتمر صلاح الدين سنة ١٩٩٢ حيث قدم الاكراد مطالبيهم وكانت منبعها تجاربهم المريرة مع الحكومات العراقية والابادة الجماعية وتعرضهم للاستبداد المستمر والاضطهاد، فكانت المطالب لا تتعدى ضمان وضع حد لمآسيهم. فكانت الفيدرالية ليس فقط حلا لمشكلة

[٢٤] د. نظام بركات، د. عثمان الرواف، د. محمد الحلوة مبادئ علم السياسة، مكتبة العبيكان، ٢٠١٩، المملكة العربية السعودية.
[٢٥] شورش حسن عمر، (المصدر السابق).

(ISSN: 2537 - 0758)

الكورد بل كانت حلا لجميع مشاكل العراق وللعراقيين جميعا، حيث اصبح العراقيون بفضل النظام الجديد قادرين على المشاركة الفعالة في وضع وصياغة سياسة الدولة وبيغة الحكم. فقد نجحت الفيدرالية حاليا في حل المشاكل المعقد في العراق واثبتت قدرتها على ذلك وانسجمت مع مصالح كافة مكونات العراق[٢٦].

ومن منطلق كون العراق دولة فيدرالية، وحيث ان من ميزات هذا النوع من الدول ان تكون لها سلطات اتحادية واخرى محلية، كالسلطة التشريعية الاتحادية وهي عادة تتكون من مجلسين (مجلس النواب ومجلس الاتحاد)، ولكن ما نلاحظه ان البرلمان العراقي الفيدرالي فقط مكون من مجلس النواب، من غير وجود للمجلس الاتحاي مما يعد فراغا دستوريا، لاسيما ان المجلس الاتحادي مكون من ممثلين عن الاقليم ويمثل مصالح مكونات الاقليم[٢٧].

والعراق كغيره من الدول الفيدرالية الاتحادية فان نظامها الفيدرالي لا يخلومن العيوب والمآخذ، وهنا نذكر بعض من هذه العيوب. ١- ان العلاقة مستويات الحكم في العراق لا تزال مركزية ما بين السلطة الاتحادية والمحافظات ما عدا تلك التي بينها وبين الاقليم، والمحافظات غير المنتظمة في الاقليم بدون صلاحيات واسعة، ويجري التعامل معها مركزيا. في سنة ٢٠١٣ تم التعديل الثاني لقانون المحافظات لمنح هذه المحافظات بعض الصلاحيات الاضافية. ٢- ان الخدمات المقدمة مسيسة ومبنية على اسس دينية واثنية معينة على حساب المجموعات الاخرى من الشعب. ٣- ان نظرة بعض الطوائف العربية والاكراد الى اداء المؤسسات الفدرالية على انها تميل الى خدمة طائفة معينة والكثير من السنة العرب يعتقدون ان الجيش العراقي مبني على اساس طائفي وليس وطني[٢٨].

الاساس القانوني لاقليم كوردستان/ العراق

ان قانون الدولة العراقية قد حددت خمسة مستويات للحكم في العراق وفقا للمادة الرابعة من القانون، **وهذه المستويات هي:** الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات والادارات المحلية والبلديات، وهنا يكمن التسائل، هل تعامل قانون ادارة

---

[٢٦] فريد اسسرد، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، مركز الدراسات الاسترتيجية، ٢٠١٨ السليمانية، العراق.

[٢٧] افين خالد عبدالرحمن، المركز القانوني لعضو البرلمان، المركز العربي للدراسات والبحوث، ٢٠١٧، القاهرة، مصر.

[٢٨] طارق متري ومجموعة مؤلفين، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧.

الدولة ضمن هذه المستويات بالتساوي كونها سلطات محلية كل منها تقوم بممارسة الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية. بالتطرق الى مسألة الاقاليم، فقد اعترف قانون ادارة الدولة بحكومة اقليم كوردستان في المادة ٥٣ بكونها الحكومة الرسمية للاراضي التي كانت تديرها الحكومة العراقية قبل صدور هذا القانون، ومصطلح حكومة كوردستان تعني هنا المجلس الوطني الكوردستاني ومجلس وزراء كوردستان والسلطة الاقليمية فيها. اما فيما يخص المحافظات الاخرى فقد اعطاها القانون الحق في تشكيل اقليم خاص بها وفقا لاجراءات القانون وبموافقة سكان المحافظة وذلك باستفتاء شعبي لسكان المحافظة، وقد استثنى القانون من ذلك كل من بغداد وكركوك، فليس لهما ان يصبحا اقليما. وبالامكان ملاحظة ان الفيدرالية التي تاسست في العراق هوالفريد من نوعه، فليس له مثيل في الدول الاخرى التي تبنت الفيدرالية كنظام للحكم[٢٩].

الخاتمة

في ختام هذا البحث نستنتج بان احدى الحلول الجذرية لمشكلة التوافق الساسي والاداري لشعب مكون من وحدات ادارية اولمجموعة من الشعوب في اقاليم تابعة للدولة الواحدة هونظام الفيدرالية السياسية والادارية، اضف الى ذلك قد تكون الخيار الوحيد الناجح لاتحاد مجموعة من الدول في اتحاد اكبر سواء كان لاغراض اقتصادية او سياسية او جغرافية طبيعة، لان القاسم المشترك المرتبط بكل هذه الحالات هوضمان استقلالية الاقاليم بما يضمن تمتعها بعاداتها وتقاليدها واعرافها وحريتها في ادارة موارده البشرية والطبيعية وحرية التعبير والحياة ضمن الدولة الواحدة، وقد اثبتت التجارب الحية على مدى نجاح النظام في اكثر من دولة واقليم وفي الظروف والاوقات والعصور المختلفة هذا النجاح. ان الدولة الفيدرالية ليست كثيرة الاختلاف عن غيرها من الدول من حيث الكيان السياسي والانظمة التي تديرها والفارق الوحيد هوانها تشكل دويلات صغيرة داخل الدولة الام والتي تعطي لها فسحة من الحكم لتدير امورها الادارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية وحتى المالية، وتلعب هي دور المراقب والحامي لهذه الدويلات اوالاقاليم، وفي نهاية الامر فان الغاية العظمة هي توفير الرخاء لموطنيها بغض النظر عن نوع النظام اوشكل الادارة اوالحكم، وخير دليل على نجاح النظام هوما حققته الولايات المتحدة الامريكية من نجاحات والمستوى المعيشي لافرادها والنجاح العلمي والاقتصادي والعسكري.

[٢٩] حسن نجم الحمداني، الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٤، القاهرة، مصر.

(ISSN: 2537 - 0758)

المصادر والمراجع

- **أحمد سليم البرصان**، علم السياسة، دار الزهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، عمان الأردن.
- **ازهار هاشم احمد**، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الإقليم في النظام الفيدرالي، ٢٠١٤، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر.
- **د. السيد صبري**، مبادىء القانون الدستوري، المطبعة العالمية، ١٩٤٩ الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر.
- **شورش حسن عمر**، خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، ٢٠١٨.
- **عبدالكريم الحسني**، القومية والديمقراطية والثورة، ٢٠١٢، مطبعة شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- **منذر الشاوي**، النظرية العامة في القانون الدستوري، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، عمان، الاردن.
- **حافظ شنان الموسوي**، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، ٢٠١٨، المركز العربي للدراسات، القاهرة، مصر.
- **افين خالد عبدالرحمن**، المركز القانوني لعضو البرلمان، المركز العربي للدراسات والبحوث، ٢٠١٧، القاهرة، مصر.
- **صلاح سعدالله**، المسألة الكردية فى العراق، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٣، العراق.
- **فريد اسسرد**، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، مركز الدراسات الاسترتيجية،٢٠١٨ السليمانية، العراق.
- **عثمان سلمان غيلان العبودي**، الإشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للدراسات والبحوث، ٢٠١٩، القاهرة، مصر.
- **حسن نجم الحمداني**، الإدارة المحلية وتطبيقها والرقابة عليها، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٤، القاهرة، مصر.
- **جواد احمد**، الفيدرالية: الفكرة وتداعيات تطبيقها في العالم العربي، مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٥.
- **د. نظام بركات**، د. عثمان الرواف، د. محمد الحلوة مبادئ علم السياسة، مكتبة العبيكان، ٢٠١٩، المملكة العربية السعودية.
- **طارق متري ومجموعة مؤلفين**، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧.
- **ستار جبار علاي**، التجربة الهندية: أكبر ديمقراطية في العالم: دراسة في النظام السياسي، ٢٠١٧، المنهل للنشر.